

الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية

شاوي صبيحة

Doctorante en Finances Publiques – "GREFIP"

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية

جامعة تلمسان

الملخص

يندرج الإصلاح الضريبي الذي أنتجته الجزائر منذ سنة 1992م في سياق مختلف التحولات التي عرفت الساحة الدولية والوطنية، ولمعرفة مدى مساهمة الإصلاحات الضريبية المتخذة في تعبئة الجباية العادية، سنتناول مفهوم الإصلاح الضريبي وأهم المعايير التي يجب أن يركز عليها، ثم نعرض السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي، ثم دوافع وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر، مفهوم الجباية وأهميتها بالنسبة إلى المالية العامة وبالنسبة للمواطنين، إضافة إلى تعريف الجباية العادية وتبيان أهم مكوناتها، ثم نحاول تقييم مدى مساهمة الإصلاح الضريبي في تعبئة الجباية العادية من خلال عدة مؤشرات، وفي الأخير نستعرض النتائج التي توصلنا إليها.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الضريبي، الجباية، الجباية العادية مكونات الجباية العادية.

Mots clés : la réforme fiscale, la fiscalité, la fiscalité ordinaire, Composants de la fiscalité ordinaire.

المقدمة

إن التغييرات الاقتصادية العالمية، والآثار السلبية على فعالية النظام الضريبي الجزائري التي تعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، والتي عرفت انخفاضا محسوسا نتيجة تذبذب أسعار المحروقات، سنة 1986م، هم بالدولة إلى اتخاذ إجراءات وإصلاحات في هذا الميدان والتي مست الجباية العادية، ومن بين هذه الإجراءات إعادة تنظيم النظام الضريبي الصادر في قانون المالية لسنة 1992م، أين لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو "ما مدى مساهمة الإصلاح الضريبي في تحسين تعبئة الجباية العادية في الجزائر؟"

أولا: ماهية الإصلاح الضريبي وأهم معايير

سننطلق أولا إلى مفهوم الإصلاح الضريبي، ثم استعراض أهم المعايير التي يجب أن يركز عليها:

1. مفهوم الإصلاح الضريبي

يتم تصميم الأنظمة الضريبية في العادة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الضريبية التي يتم تحديدها بدلالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، إلا أن معطيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي تتغير بفعل عوامل عديدة، مما يجعل النظام الضريبي عاجزا عن تحقيق الأهداف، وهذا ما يستدعي تغييره ومراجعته، وتدعى هذه المراجعة والتغيير بالإصلاح الضريبي.¹

حيث يقصد بالإصلاح الضريبي إصلاح النظام الضريبي في الدولة بشكل يجعله ينسجم مع مجمل السياسة العامة فيها، ومع حاجة الاقتصاد، وذلك من خلال إدخال ضرائب أكثر تطورا، والبحث

¹ أ.د. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جدير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، السنة 2011، ص 249.

عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل والثروة، والغاء أنواع الضرائب التي تشوه الاقتصاد، واختيار كادر الجهاز الضريبي من الأشخاص المؤهلين علميا وفنيا وأخلاقيا، بما يعني زيادة قدرة الحكومة على القضاء على التهرب الضريبي، بحيث تصبح إيرادات الضرائب كافية لتحقيق النهوض بمشاريع الدولة وتمويل انفاقها.²

كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي على أنه "مجموع التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، ولا يعني الإصلاح بحال من الأحوال مجرد إدخال تعديلات على النظام الضريبي، وهو خلاصة مسار معقد من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة".³

2. معايير الإصلاح الضريبي

تتمثل المعايير التي يجب أن يركز عليها الإصلاح الضريبي كالاتي:

1.2 العدالة

في التنظيم الفني للضريبة، بحيث يتلاءم كل نوع منها مع طبيعة الأوعية المفروضة عليها، وظروف المكلفين بها، ومدى كفاءة الإدارة الضريبية في تحقيقها، ولذلك فإن التحديات التي تواجه الدول، وخاصة النامية منها، تتطلب أن يكون نظامها الضريبي على قدر كبير من العدالة الضريبية.

2.2 الشفافية

في القواعد القانونية، التي تنظم أساليب الاستقطاع الضريبي، والمنوطة بمعدلات الضريبة، وتحديد الأوعية المختلفة المفروضة عليها، والمكلفين بها، وكيفية ربطها وتحصيلها، بما لا يدع مجالا للتحكم أو التعسف في تطبيقها من قبل الإدارة الضريبية.⁴

3.2 المرونة

في الاستجابة للتغيرات، أو التقلبات الاقتصادية المختلفة.

4.2 الحياد

في معاملة الأوعية الضريبية المختلفة، أو بالمكلفين بالضريبة، بما لا يخل بآليات السوق، فلا تتأثر الخيارات الاقتصادية المتعلقة بالادخار أو الاستثمار أو الاستهلاك.⁵

حسب R.Musgrave، قال من الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا على أي نظام ضريبي الوفاء بتلك المعايير المثالية جملة وتفصيلا، هكذا ودفعة واحدة، فالنظام الضريبي الأمثل هو ما كان ملائم

² د. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مكتبة الوفاء، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 27.

³ أ.د. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 249.

⁴ د. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 32.

للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالبيئة الضريبية في دولة ما، ومن ثم فإن الحكم على مثالية هذا النظام أو ذاك، منوطا دوما بمدى قرابته أو ابتعاده عن هذه المعايير.⁶

ثانيا: السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي في الجزائر

اندرج الإصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر منذ سنة 1992م، في سياق مختلف التحولات التي عرفتھا الساحة الدولية والوطنية، وسوف نحاول استعراض مختلف هذه التحولات.

1. السياق الدولي للإصلاح الضريبي

لقد تزامن الإصلاح الضريبي في الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفتھا الحياة الاقتصادية الدولية، والتي تتمثل فيما يلي:

1.1 فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتحكم في إدارة الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

2.1 إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية بما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.

3.1 الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والذي يتطلب تنسيق الآليات الاقتصادية لهذه الدول، وتدعيم لقدراتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية.

4.1 استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، وهذا ما جعلها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتعاقد شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، وبنمو أعباء الديون.

ومن هنا يمكن أن نقول أن هذه التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي ساهمت في بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة، حيث في هذا الظرف أصبح الإصلاح الضريبي أداة هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ولمواجهة تحديات العولمة التي من أهم انعكاسها التأثير على مصير الاقتصادات الوطنية.

2. السياق الوطني للإصلاح الضريبي

إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني، خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لاتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد. وفي هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو اقتصاد السوق، وكان هذا التوجه استجابة لضغط الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية) التي اشترطت تحرير الاقتصاد وتطبيق نظام اقتصاد السوق، مع

⁶ نفس المرجع السابق، ص 33.

الإشارة أن الإصلاحات المقترحة من طرف الهيئات المالية الدولية، تهدف أساسا إلى وضع الآليات التي تمكنها من استرجاع أموالها، أما كيفية حل مشكلة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية فيأتي في المرتبة الثانية.⁷

1.2 تحول علاقة الدولة بالمؤسسات الاقتصادية

في ظل الإصلاحات الاقتصادية تحولت الدولة إلى مالكة لرأس مال المؤسسات عن طريق صناديق المساهمة وليست مسيرا، وأصبحت علاقة الدولة بالمؤسسة خاضعة لقواعد الفعالية والمردودية الاقتصادية، لذلك يقتصر مجال تدخلها على التخطيط التوجيهي لتحديد أهداف وقواعد التنمية الشاملة، وقصد تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة أدوات الضبط الاقتصادي المناسبة والتي تركز أساسا على أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الضريبية، لذلك تزداد أهمية النظام الضريبي الذي يجب أن يتكيف مع إصلاح المؤسسة العمومية، وأن يشكل أداة تشجيع للأنشطة الاقتصادية وتوجيهها، ويتعين على المؤسسات تقديم ملفات قروض لدى البنك المتعامل معه الذي يقوم بدراسة تقنية حول جدوى المشاريع المقدمة، وعلى أساس ذلك يتم اختيار المؤسسات لتمويلها.

2.2 إصلاح التجارة الخارجية

في ظل الإصلاحات الاقتصادية اعتمدت الدولة برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية، حيث منح مرونة أكثر في مجال احتكار الدولة، من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وهكذا تقوم المؤسسة بمعاملاتها مع الخارج بحرية.

يتضح مما سبق أن الإصلاحات الاقتصادية تندرج في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولمواكبة هذا التحول استدعى إدخال إصلاحات ضريبية ليكتمل مسار الإصلاحات الاقتصادية قصد تمكين المؤسسة أداء دورها بفعالية أكثر وتكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية.⁸

ثالثا: دوافع وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

سنقوم بتحديد دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر، ثم نتطرق بعد ذلك إلى أهدافه.

1. دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر

تعود دوافع القيام بالإصلاح الضريبي عموما إلى محاولة تجاوز بعض جوانب القصور في النظام الضريبي، ولعل أبرزها:

1.1 ضعف الجهد الضريبي بحيث تكون الضرائب المحققة فعلا بعيدة عن الضرائب الممكنة.

⁷ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، السنة 2003، ص 24.

⁸ نفس المرجع السابق، ص 25.

2.1 اختلال الهيكل الضريبي بهيمنة بعض الضرائب، مما يؤدي إلى أن أي خلل يتعلق بهذه الضرائب يمكن أن ينعكس سلبيا على الحصيلة الإجمالية للضرائب، وهو ما حدث في الجزائر في أعقاب الأزمة البترولية لسنة 1986 بانهايار أسعار النفط في الوقت الذي كان يعتمد فيه النظام الضريبي أساسا على الضرائب البترولية، فانهارت موارد الدولة بشكل حاد وفظيع.⁹

2. أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى الإصلاح الضريبي، حيث أصبح من الضروري مراجعة نظام الضرائب من وقت لآخر، بحيث يتوافق مع جهود الإصلاح الاقتصادي، ودعم النمو وزيادة استثمارات القطاع الخاص، ولذا يتطلب الأمر تعديل أو إعادة هيكلة النظام الضريبي، بما يخفف من الأعباء على الأفراد والمنظمات، ويمثل الإصلاح الضريبي أحد عناصر سياسة الإصلاح المالي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي يؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، والحفاظ على الموارد السيادية للدولة، ويعمل على تبادل الحوافز بين دافعي الضرائب والحكومة، بما يشجع منع التهرب، من خلال القضاء على المعوقات في النظام الضريبي، وفي نفس الوقت يعمل الإصلاح الضريبي على خفض تكلفة تحصيل الإيرادات، ومن تكلفة شكاوي دافعي الضرائب، كذلك يهدف الإصلاح الضريبي إلى الترويج للنمو الاستثماري، من خلال مستويات الضريبة المنخفضة، التي تعمل على إزالة التشوهات من الأنشطة التجارية، إضافة إلى العمل على خفض الأعباء والتعقيدات الإدارية، من خلال إزالة العناصر التي تعمل على ثقل النظام الضريبي، وادخال التحسينات الإدارية اللازمة على الإدارة الضريبية، أيضا العمل على تقديم الخدمات للمكلفين بأسلوب أكثر كفاءة وعدالة، وهكذا أصبح الإصلاح الضريبي ضرورة أساسية لا بد منها، حتى تستطيع الدول أن تستمر في تطبيق سياسات التنمية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.¹⁰

ولقد هدف الإصلاح الضريبي في الجزائر، إلى توفير نظام ضريبي واضح وعادل وشفاف، غير معقد ومستقر، ويكون قادرا على كسب ثقة المكلفين، مما يخفف آثار التهرب الضريبي، ويزيد حصيلة الجباية العادية، وبالتالي تحقيق أهم هدف لهذا الإصلاح، والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وجعل إيرادات الجباية العادية كفيلا بتغطية النفقات العامة للدولة.

1.2 تبسيط النظام الضريبي

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تبسيط النظام الضريبي، سواء في هيكل النظام الضريبي، بحيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، بالإضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية، أو في التشريع الضريبي، بحيث أصبحت القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض، ومدعمة

⁹ أ.د. عبد المجيد قندي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 250.

¹⁰ د. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، يسهل فهمها من طرف المكلفين، وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح يكتسي أكثر شفافية على عكس النظام السابق.

2.2 تحقيق العدالة الضريبية

تشكل العدالة الضريبية مبدأ أساسيا من مبادئ الضريبة، ومن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة، ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق ذلك من خلال:

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.
- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية، والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية.
- توسيع نطاق تطبيق مختلف الاقتطاعات.

3.2 إدارة ضريبية فعالة

من بين أهداف الإصلاح هو إيجاد إدارة ضريبية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي، وهذا ما حدث من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية ورفع كفاءة موظفيها، وأساليب عملها وتقنياتها باتجاه التحديث والعصرية.

رابعاً: مفهوم الجباية وأهميتها

سننطلق أولاً إلى تعريف الجباية ثم تبيان أهميتها بالنسبة للمالية العامة، وبالنسبة للمواطنين.

1. تعريف الجباية

يعود أصل كلمة الجباية إلى الكلمة اللاتينية "fiscus"، والتي تعني القفة (أداة لتلقي النقود).¹¹ أما فرع القانون العمومي يعرفها بأنها تتكون من مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالضرائب والتي تنظم المشاركة في المواضع القانونية، وكذلك الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في تمويل الدولة. كما يمكن تعريفها على أنها نظام من المساهمات الإلزامية المفروضة من قبل الدولة، ومعظمها في شكل الضريبة تفرض على الأشخاص وعلى المؤسسات والممتلكات.¹²

2. أهمية الجباية

الجباية تحتل مكانة ضرورية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وعلينا دراسة أهميتها بالنسبة للمالية العامة، وبالنسبة لحياة المواطنين.

1.2 أهمية الجباية العادية بالنسبة للمالية العامة

المالية العمومية تلعب دور أساسي في النسق الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد معين، فهي تسمح للدولة بالتوظيف خصوصاً في مواجهة مصاريف الأعمال والاستثمارات وتمويل المصاريف العمومية

¹¹ د. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار المومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2014م، ص 31.

¹² نفس المرجع السابق، ص 243.

الأساسية منها تمويل أمن الدولة وأمن المواطن، تمويل المدارس، الطرق، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، المواصلات، المستشفيات.

2.2 أهمية الجباية بالنسبة للمواطنين

المواطنون هم الذين يمولون الضرائب ويستفيدون منها في نفس الوقت كل الأعمال المجانية تمول من طرف الضرائب، فإن كان التلاميذ غير مكثرين بمصاريف الدراسة، فالدولة هي التي تتكفل بذلك عن طريق الضريبة.¹³

خامسا: تعريف الجباية العادية ومكوناتها

سنقوم بتحديد مفهوم الجباية العادية، ثم نتطرق بعد ذلك إلى تحديد مكوناتها.

1. تعريف الجباية العادية

تعد الجباية العادية ثاني أهم مصدر في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية والمكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى ذلك بعض الضرائب والرسوم الأخرى العائدة بصفة جزئية إلى الميزانية العامة للدولة.¹⁴

2. مكونات الجباية العادية

يمكن تلخيص مكونات الجباية العادية في الجزائر كالآتي:

1.2 الضرائب المباشرة

والتي تضم إيرادات الضرائب والرسوم والتي تستهدف الدخل، والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

2.2 حقوق التسجيل والطابع

إن حقوق التسجيل هي الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود نقل الملكية، وحقوق الانتفاع بالمنقولات، أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار أما حقوق الطابع، فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات والمدفوعة في شكل الطوابع الجبائية، أو الدمغة.

3.2 الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الإنفاق)

¹³ نفس المرجع السابق، ص 244.

¹⁴ ولهي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 - 2014)، يوم 11-12 مارس 2013 الموافق لـ 29-30 ربيع الثاني 1434هـ، جامعة سطيف 1 - الجزائر، السنة 2013م، ص 05.

وتتضمن الرسم على القيمة المضافة، الضرائب غير المباشرة على منتجات معينة، كالرسوم الثابتة والقيمة على استهلاك منتجات الكحول مثلا، بالإضافة إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك الخاص بمنتجات التبغ والكبريت، والرسوم الجمركية.¹⁵

سادسا: تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر وأثرها على تعبئة الجباية العادية

بعد أكثر من عشرون سنة على تطبيق الإصلاح الضريبي نتساءل عن مدى مساهمة هذه الإصلاحات الضريبية في تعزيز تعبئة الجباية العادية، وخاصة أن الهدف الرئيسي للإصلاح الضريبي لسنة 1992م تتمثل في تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة للدولة، ولمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف، نستعرض تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية مع حساب نسبتهما إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، إضافة إلى أننا سنحاول تقييم مردودية النظام الضريبي من خلال عدة مؤشرات أخرى على النحو التالي:

1. مساهمة الحصيلة المالية للجباية العادية بالنسبة للإيرادات الضريبية

سوف نستعرض تطور الحصيلة المالية للجباية العادية والجباية البترولية مع حساب نسبتهما إلى إجمالي الإيرادات الضريبية حسب الجدول الآتي:

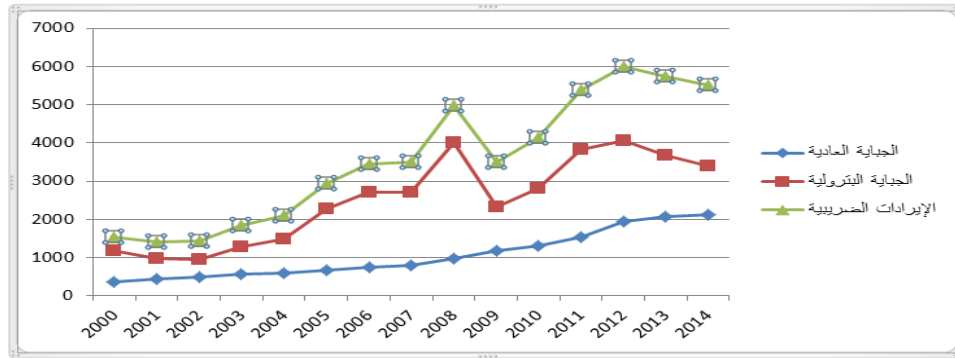
الجدول رقم 01: تطور الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة (2000 – 2014)
الوحدة: مليار دج

البيانات	الجباية العادية (1)	الجباية البترولية (2)	الإيرادات الضريبية (3)	نسبة (1) إلى (3)	نسبة (2) إلى (3)
2000	373.15	1169.57	1542.72	%24.18	%75.81
2001	444.49	964.46	1408.95	%46.08	%68.45
2002	493.09	942.90	1435.99	%34.33	%65.66
2003	562.88	1284.97	1847.85	%30.46	%69.53
2004	603.77	1485.76	2089.53	%28.89	%71.10
2005	664.79	2267.84	2932.63	%22.66	%77.33
2006	745.56	2714.00	3459.56	%21.55	%78.44
2007	786.75	2711.85	3498.6	%22.48	%77.51
2008	3.63<98	4003.56	4987.19	%19.72	%80.27
2009	1172.45	2327.67	3500.12	%33.49	%66.50
2010	1309.37	2820.01	4129.38	%31.70	%68.29
2011	1548.52	3829.74	5378.26	%28.79	%71.20
2012	1944.58	4054.35	5998.93	%32.41	%67.58
2013	2072.09	3678.13	5750.22	%36.03	%63.96
2014	2124.46	3390.42	5514.88	%38.52	%61.47

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

¹⁵ نفس المرجع السابق، ص 06.

الشكل رقم 01: تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر للفترة (2000 – 2014)



المصدر: من اعداد الباحثة تبعا للجدول السابق.

نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع الجبائية العادية من 373.15 مليار دج إلى 2124.46 مليار دج وبالتالي ارتفاع في الإيرادات الضريبية من 1542.72 مليار دج إلى 5514.88 مليار دج أي تضاعفت أكثر من أربع مرات، إلا أننا نلاحظ هيمنة الجبائية البترولية إذ أنها في سنة 2008 مثلت 80.27 % من إجمالي الإيرادات الضريبية، ومن هنا نستنتج أن الجبائية البترولية تشكل موردا رئيسيا للخرينة العامة للدولة، إلا أن تقديرات هذا المورد لا تركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع، وهذا ما نلاحظه في سنة 2013 حيث تمثل نسبة الجبائية البترولية 63.97 % لتصل إلى 61.47 % سنة 2014 مقارنة بـ 80.27 % كما أن من أهم أهداف الإصلاحات الضريبية تكمن في إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية والذي لم يتحقق بعد.

2. مدى استقرار النظام الضريبي

سننتقل إلى التعرف على مدى استقرار النظام الضريبي عبر القوانين المالية للفترة (2000 – 2014) وكيفية تأثيره على الجبائية العادية.

الجدول رقم 02: عدد الإجراءات الضريبية ما بين الإلغاء، التعديل والإتمام في القوانين المالية للفترة (2000 – 2014)

القوانين المالية	الإجراءات الضريبية
2000	68
2001	34
2002	56
2003	68
2004	52
2005	68
2006	51
2007	58
2008	37
2009	43
2010	36
2011	56
2012	51
2013	20
2014	21

المصدر: من اعداد الباحثة حسب قوانين المالية (2000 – 2014)، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.

من خلال الجدول نلاحظ صدور تعديلات ضريبية كثيرة عبر القوانين المالية للفترة (2000-2014)، ومنه نستنتج أن النظام الضريبي الجزائري لم يتمكن من تحقيق الاستقرار، وبالتالي يؤدي إلى التأثير سلبا على تعبئة الجباية العادية، وذلك من خلال استغلال الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة الثغرات الموجودة في النصوص والقوانين الضريبية.

3. الضريبة على الدخل الإجمالي كأحد محاور الإصلاح الضريبي وأثرها على تعبئة الجباية العادية

سوف نتطرق إلى التعرف على ما مدى مساهمة الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي في الجباية العادية.

➤ مساهمة الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي في الجباية العادية

سننتقل إلى دراسة الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي للفترة (2000 – 2014) ومدى مساهمتها في حصيلة الجباية العادية.

الجدول رقم 03: حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي بالمقارنة مع حصيلة الجباية العادية للفترة (2000 – 2014)
(الوحدة: مليار دج)

البيان	حصيلة IRG (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	النسبة (1) إلى (2)
2000	50.03	373.15	% 13.40
2001	62.7	444.49	% 14.10
2002	70.76	493.09	% 14.35
2003	79.79	562.88	% 14.17
2004	96.08	603.77	% 15.91
2005	105.6	664.79	% 15.88
2006	121.84	745.56	% 16.34
2007	158.58	786.75	% 20.15
2008	193.89	983.63	% 19.71
2009	228.97	1172.45	% 19.52
2010	297.57	1309.37	% 22.72
2011	435.17	1548.52	% 28.10
2012	608.29	1944.58	% 31.28
2013	557.5	2072.09	% 26.90
2014	604.55	2124.46	% 28.45
متوسط الفترة			% 17.24

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

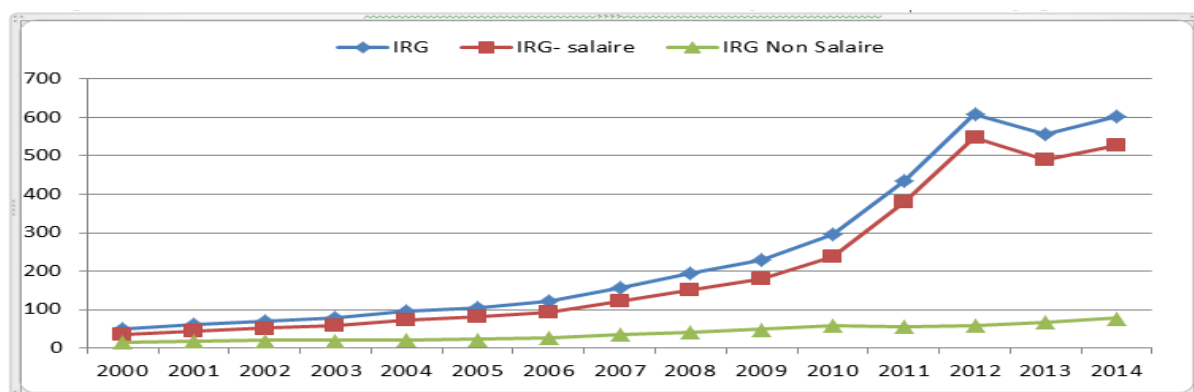
وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أن نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي قد بلغت 17.24 % في المتوسط خلال الفترة (2000-2014)، ولقد بلغت الذروة سنة 2012 بمساهمة 31.28 % وهذا راجع إلى التعديلات التي عرضها نظام الأجور الناتج عنه زيادات في الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات، والتي تساهم بنسبة 80.54 % في المتوسط من إجمالي الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي كما يبرزه الجدول التالي.

الجدول رقم 04: حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والرواتب بالمقارنة مع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة (2000 – 2014)
(الوحدة: مليار دج)

البيان	الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والرواتب (1)	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي (2)	نسبة (1) إلى (2)
2000	34.31	50.03	% 68.57
2001	44.67	62.7	% 71.24
2002	51.63	70.76	% 72.96
2003	59.93	79.79	% 75.10
2004	74.88	96.08	% 77.93
2005	82.77	105.6	% 78.38
2006	94.96	121.84	% 77.93
2007	122.67	158.58	% 77.35
2008	151.91	193.89	% 78.34
2009	180.43	228.97	% 78.80
2010	239.30	297.57	% 98.56
2011	380.35	435.17	% 87.40
2012	548.47	608.29	% 90.16
2013	489.06	557.5	% 87.72
2014	527.24	604.55	% 87.21
متوسط الفترة			% 80.54

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

الشكل رقم 02: تطور IRG فئة الأجور، IRG خارج فئة الأجور، بالنسبة لحصيلة IRG في الجزائر للفترة (2000 – 2014)



المصدر: من اعداد الباحثة تبعا للجدولين السابقين.

- تعتمد الضريبة على الدخل الإجمالي على تصريح المكلف بالضريبة، ومع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وضعف كفاءة إدارة الضرائب، يؤثر تأثير سلبي على تعبئة إيرادات إضافية من الجباية العادية.
- عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إلى الدخل الناتجة عن بعض النشاطات كمدخيل الأعمال المنزلية والمدخيل المحققة في النشاط الموازي وهذا يؤثر تأثير سلبي على تعبئة الجباية العادية.¹⁶

4. الضريبة على أرباح الشركات كأحد محاور الإصلاح الضريبي وأثرها على تعبئة الجباية العادية

¹⁶ ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 183.

الجدول رقم 05: حصيلة الضريبة على أرباح الشركات بالمقارنة مع حصيلة الجباية العادية للفترة (2000 – 2014) (الوحدة: مليار دج)

البيان	حصيلة (IBS) (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	نسبة (1) إلى (2)
2000	32.19	373.15	% 8.62
2001	36.93	444.49	% 8.18
2002	42.87	493.09	% 8.69
2003	45.65	562.88	% 8.11
2004	49.03	603.77	% 8.12
2005	62.64	664.79	% 9.42
2006	118.32	745.56	% 15.8
2007	97.44	786.75	% 12.38
2008	133.47	983.63	% 13.5
2009	229.03	1172.45	% 19.53
2010	255.05	1309.37	% 19.47
2011	245.87	1548.52	% 15.87
2012	248.13	1944.58	% 12.76
201	258.29	2072.09	% 12.46
2014	269.85	2124.46	% 12.70
متوسط الفترة			% 12.37

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

وما يمكن ملاحظته أن نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات أن نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في حصيلة الجباية العادية بنسبة 12.37 % في المتوسط للسنوات (2000 إلى 2014)، وقد عرفت تطورا ملحوظا لتصل نسبة المساهمة إلى 19.53 % خلال سنة 2009 والواقع أن هذه المساهمة لا تتماشى مع أهداف السياسة الضريبية المنشودة مقارنة مع الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي.

إن أهم ما يشير هذا التباين راجع لعدة أسباب موضوعية لعل أهمها:

- تزايد حجم الإعفاءات الضريبية المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات¹⁷.
- محاولة الشركات التهرب من دفع الضرائب من خلال استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وضعف الأدوات الرقابية.
- انحصار الشركات الأجنبية المستثمرة وتركزها في قطاعات محدودة كالمحروقات والاتصالات¹⁸.

5. الرسم على القيمة المضافة كأحد محاور الإصلاح الضريبي وأثره على تعبئة الجباية العادية

¹⁷ المادة رقم 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة 2016.

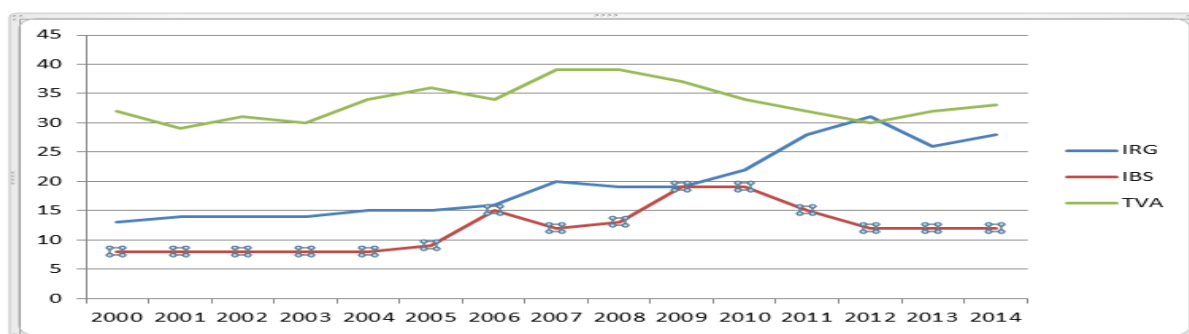
¹⁸ أ. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، جامعة المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، العدد 12، السنة 2012، ص 141.

الجدول رقم 06: حصيلة الرسم على القيمة المضافة بالمقارنة مع حصيلة الجباية العادية للفترة (2000 – 2014) (الوحدة: مليار دج)

البيان	حصيلة الرسم على القيمة المضافة (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	نسبة (1) إلى (2)
2000	120.24	373.15	%32.22
2001	130.41	444.49	%29.33
2002	156.74	493.09	%31.78
2003	172.28	562.88	%30.60
2004	210.23	603.77	%34.81
2005	239.79	664.79	%36.07
2006	259.21	745.56	%34.76
2007	307.39	786.75	%39.07
2008	387.34	983.63	%39.37
2009	434.54	1172.45	%37.06
2010	452.06	1309.37	%34.52
2011	505.74	1548.52	%32.65
2012	590.65	1944.58	%30.37
2013	673.34	207.09	%32.49
2014	705.02	2124.46	%33.18
متوسط الفترة			%29.70

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

الشكل رقم 03: تطور IRG, IBS, TVA بالنسبة للجبائية العادية



المصدر: من اعداد الباحثة، تبعا للمعطيات السابقة.

ومن خلال الجدول يتضح أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة هي الحصة الأكبر في حصيلة الجباية العادية عن باقي حصيلة مختلف الضرائب والرسوم، وهي تصل إلى %29.70 كمتوسط خلال 2000 – 2014، مقارنة بـ %17.24 كمتوسط للضريبة على الدخل الإجمالي و %12.37 كمتوسط للضريبة على أرباح الشركات، وهذا يعود إلى العوامل التالية:

1. الرسم على القيمة المضافة تقتطع من المصدر.

2. الرسم على القيمة المضافة تعكس حالة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو والزيادة في الإنفاق العام.¹⁹

3. تعميم مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة مع تطبيق معدلين 17% كمعدل عادي و 7% كمعدل منخفض.²⁰

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن:

- الإصلاح الضريبي ساهم في زيادة تعبئة المردودية المالية للجباية العادية، وهذا ما لاحظناه من خلال زيادة المردودية المالية لأهم مكونات الجباية العادية، لكنه ما زال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام الضريبي لا يدعم فعالية الإصلاح الضريبي لعدم عدالة تلك الضرائب، لذلك يجب على المشرع الضريبي التخفيف من حجم تلك الضرائب والاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة.
- النظام الضريبي الجزائري لم يتمكن من تحقيق الاستقرار، وبالتالي يؤدي إلى التأثير سلبا على تعبئة الجباية العادية، وذلك من خلال استغلال الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة الثغرات الموجودة في النصوص والقوانين الضريبية.

المراجع

1. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، السنة 2011م.
2. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مكتبة الوفاء، الطبعة الأولى، السنة 2013م.
3. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، السنة 2003م.
4. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2014م.
5. ولهي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، يوم 11-12 مارس 2013 الموافق لـ 29-30 ربيع الثاني 1434هـ، جامعة سطيف 1 - الجزائر، السنة 2013م.

¹⁹ أ. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص 141.

²⁰ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة 2006، ص 113.

6. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة 2006م.
7. أ. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، جامعة المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، العدد 12، السنة 2012م.
8. ناصر مراد، تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر، جامعة البليدة – الجزائر، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، السنة 2009م.
9. المادة رقم 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة 2016م.
10. المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.
11. قوانين المالية (2000 – 2014)، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.